Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ماينسجم مع القوانين التي أقرت بالطريقة اليونانية، أي بعد قيام أنظمة المؤسسات التي أقرتها السجالات الديمقراطية. وهذه السجالات لاتكون إلا بعد إجراء الانتخاب والقرعة. الانتخاب لاختيار الأكفاء والقرعة تقطع الطريق على المتلاعبين بالانتخابات الذين قد يشترون الأصوات شراء. وقد تشددوا في شروط المرشح الى أبعد حد، حتى أنه لايحق للمواطن الذي أهمل أرضه أو ضرب زوجته أو فر من معركة أو اختلس من الأموال العامة، أو حتى خادع في غير حرب، أو كذب أمام هيئة رسمية.. أن يرشح نفسه. لقد طالت هذه الشروط الحياة الشخصية، فأي أمر مشين يمكن أن يكون حائلاً بين المواطن وبين الترشيح.

بعد فوز المرشحين يأتي دور القرعة، لأن عدد الفائزين يكون ضعف العدد المطلوب لهذه المؤسسة أو تلك، وعلى الأخص مجلس الشيوخ الذي يعتبر مرجعاً لكل المواطنين، ففي مقدور اي مواطن ان يدلي برأيه في هذا المجلس وإن لم يكن عضواً فيه. القرعة تحدد الأعضاء العاملين من بين الفائزين، وبذلك يقطع الطريق على الراشين وسالكي الطرق غير المشروعة.

خصوصية هذه النظرة تكاد تنحصر في هذه الناحية، أي ناحية التوازن. التوازن في كل شيء. لا انجراف وراء الحياة المادية ولا استسلام لمغريات الحياة الآخرة. والنظام في هاديس او بيت الموتى يدل على ذلك، إذ أن المسيء لامهرب له من العقاب الذي إن لم يطله في الحياة الدنيا طاله في الآخرة، أو في بيت الموتى.

فالحرية اليونانية التي اسيء فهمها في هذه الأيام، ليست حرية سائبة، بل على النقيض من ذلك، تماماً، انها حرية مقيدة الى أبعد حد. وكل حرية لاتقيد تنقلب الى تخريب حيواني عشوائي. لكن القيود المفروضة هي مجموع حرية المواطنين أو مجموع اراداتهم، بمعنى ان كل مواطن أسهم في صياغة هذه الحرية، وعليه الالتزام بها. القوانين لايفرضها حاكم، بل هي نتيجة السجال الديمقراطي الذي يفضي في النهاية